

الأوضاع الاقتصادية في بغداد خلال الحرب العالمية  
الأولى ١٩١٤-١٩١٧

أ.م.د محمد صالح حنيور الزياي والباحثة ماجدة كريم حسن

جامعة القادسية / كلية التربية / قسم التاريخ

Mohammed-salih@qu.edu.iq-

تاريخ تقديم الطلب: ١٥ / ١٢ / ٢٠١٤ م

تاريخ كتاب قبول النشر: ٢٣ / ١٢ / ٢٠١٤ م

**Abstract :**

Many of the historical studies concerned the study of the history of Iraq, but the interest of those academic studies has been limited to the political aspect and in a thorough way, and has produced a series of studies that have received the attention of researchers and specialists, but the study of modern social and economic history in Iraq has not received attention except in the last . Hence, the theme of "The Economic Situation in Baghdad during the First World War 1914-1917" is the title of my studies in order to shed light on certain aspects of the history of Iraq.

The study was divided into an introduction and three axes and its conclusion included the most important conclusions reached by the researchers. The first axis was entitled: The decline of internal and external trade and high prices and dealing with the second axis: the phenomena of monopoly and market poverty and countermeasures by the Ottoman authorities, and included the third axis: precautionary measures on supply.

## المقدمة

السلطات العثمانية، وتضمن المحور الثالث: تدابير احترازية بشأن التموين. اعتمدت الدراسة على مصادر متعددة ومتنوعة تأتي في طليعتها الوثائق العراقية والأجنبية غير المنشورة المحفوظة في دار الكتب والوثائق وأهمها ملفات البلاط الملكي وملفات وزارتي الداخلية والمعارف، والوثائق البريطانية غير المنشورة مثل التقارير الادارية البريطانية للمدة من ١٩١٤-١٩٢٠:

- وثائق وزارة المستعمرات البريطانية (Colonial office) ...
- وثائق وزارة الخارجية البريطانية ... (Foreign office)
- وثائق وزارة الهند ... (India office)

وقد افادت الدراسة من بعض الوثائق الأجنبية غير المنشورة لاسيما البريطانية لأنها تضم معلومات قيمة

اهتمت الكثير من الدراسات التاريخية الحديثة بدراسة تاريخ العراق الا إن اهتمام تلك الدراسات الأكاديمية قد اقتصر- على الجانب السياسي وبشكل مستفيض، وقد أخرجت سلسلة من الدراسات التي حظيت باهتمام الباحثين والمتخصصين، الا إن دراسة التاريخ الاجتماعي والاقتصادي الحديث في العراق لم تحظ بالاهتمام إلا في الآونة الأخيرة. ومن هنا جاء اختيار موضوع "الأوضاع الاقتصادية في بغداد خلال الحرب العالمية الأولى ١٩١٤-١٩١٧" عنواناً لدراستي هذه بهدف تسليط الضوء على جوانب معينة من تاريخ العراق.

قسمت الدراسة على مقدمة وثلاثة محاور وخاتمة تضمنت أهم الاستنتاجات التي توصل اليها الباحثان. كان المحور الأول بعنوان: انحسار التجارة الداخلية والخارجية وارتفاع الأسعار وتناول المحور الثاني: ظواهر الاحتكار وفقر الأسواق والإجراءات المضادة من قبل



للباحث جاسم محمد حسن إذ كشفت هذه الدراسات عن جوانب مهمة في الحياة الاقتصادية .

واعتمدت الدراسة على عدد كبير من المؤلفات العربية والمعرية التي تعلقت بتاريخ العراق العام أو في موضوعات محددة في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، واحتلت معلوماتها مكانة كبيرة في ثنايا الاطروحة لأهميتها في عرض مجالات الحياة العامة ومنها "التطور الاقتصادي في العراق لمؤلفه محمد حسن سلمان، و" العراق في ظل الاتحاديين" لمؤلفه فيصل الارجيم و"العراق نشأة الدولة ١٩٠٨-١٩٢١" لمؤلفه غسان العطية و"مختصر- تاريخ بغداد" لمؤلفه علي ظريف الأعظمي إلى جانب كتب عبد الرزاق الهلالي لاسيما الهجرة من الريف الى المدن في العراق، وتكمن اهمية هذه الكتب في دراسة الجوانب الاقتصادية ومظاهر الحياة العامة في المجتمع البغدادي خلال المدة قبيل الحرب العالمية وخلاها .

تناولت الأوضاع الاقتصادية لمدينة بغداد خلال مدة الدراسة منها:

Reports of Administration of division and districts of the occupied territories in Mesopotamia for 1914-191. And Administration Report of the Baghdad wilayat 1917.

الى جانب سجلات البيانات والإعلانات الرسمية لقوات الاحتلال البريطاني مثل :

Completion of proclamation, Notice 1914-1920.

ومن المصادر الرئيسة للدراسة الرسائل والأطاريح غير المنشورة التي تناولت جوانب الحياة العامة البغدادية وقد حرصنا على الاطلاع على معظمها للإفادة منها في تناول جوانب الحياة الاجتماعية والاحاطة بتحولاتها وبقدر ما يتعلق بموضوع دراستنا . وكان من أهمها اطروحة الدكتوراه: "تاريخ مشكلة الأراضي ١٩١٤-١٩٣٢" للباحث عماد أحمد الجواهري و"العراق في العهد الحميدي ١٨٧٦-١٩٠٩"

### المحور الأول

#### انحسار التجارة الداخلية والخارجية

#### وارتفاع الأسعار

عانت تجارة العراق خلال الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٧) من الارتباك وعدم الاستقرار لارتباطها بحركة سوق التجارة العالمية، ويعود ذلك الى عوامل عديدة أدت الى انحسارها وأبرزها التحالف الألماني - العثماني، والحرب مع بريطانيا، وتأخر وسائل الاتصال، وتوقف النقل البري والبحري، وانشغال المراكب بنقل الجيوش والمعدات، والحواجز الكمركية<sup>(١)</sup>، والرسوم الباهضة، وارتفاع أجور الشحن، وعدم وجود اتفاقيات كمركية وتجارية لتنظيم التجارة، وتعميم قانون جوازات السفر والاقامة، وهبوط سعر العملة، وتوقف اصدار النقود وجعل التبادل السلعي اساس التعامل، وشحة البضائع لانشغال المصانع بالتصنيع العسكري<sup>(٢)</sup>.

وأفادت الدراسة من بعض المصادر الاجنبية ولاسيما الانكليزية التي تناولت اوضاع العراق الاقتصادية خلال الإطار الزمني للدراسة ومنها كتاب F.C.WEBB الموسوم (UP the (to Baghdad, Tigris (living Architecture, Ottoman) ومؤلفه Goknil، وكتاب (Das wihn haus in Baghdad ,und Anderen (stadten des Irak) لمؤلفه Oscar Reyther " العراق في نضاله من أجل الاستقلال ١٩١٧ - ١٩٦٩ " وتكمن اهمية هذين الكتاين لتناولهما اوضاع العراق السياسية والاقتصادية وعلاقة ذلك بالحياة العامة ومظاهرها . كما اعتمدت الدراسة على عدد كبير من المقالات والبحوث المنشورة في المجالات والصحف العراقية والعربية، وقد اختلفت أهميتها بحسب موضوعاتها، واستخدمت في معظم مباحث الدراسة.

إعلان النفير العام في آب ١٩١٤، الذي أدى الى شل كافة جوانب الحياة الاقتصادية، زد على ذلك سياسة الحكومة السيئة في التعامل مع الأحداث، لاسيما فرضها مجموعة من الضرائب العالية باسم التكاليف الحربية على التجارة نتيجة الحاجة الماسة للأموال ومن هذه الضرائب ضريبة على قوائم البضائع بنسبة ١٥٪ الأمر الذي دفع التجار<sup>(٤)</sup> الى خزن بضائعهم في مخازن سرية أو بيعها بخسران كي لا تصادر من قبل الحكومة، ولسد ما عليهم من ضرائب، لاسيما بعد توقف الأعمال التي تعتمد على الدفع المؤجل، فتهافت التجار، ورجال الأعمال، وأصحاب المحال من صغار التجار، لسحب أموالهم وودائعهم المودعة في البنوك<sup>(٥)</sup>، واضطرت الادارة العثمانية الى إعلان تأجيل الديون (الموراتوريوم) تقليداً للدول الأجنبية ولم يكن العراقيين يعهدونه أو يسمعون به من قبل، وقد ساعد ذلك المدينين منهم على تأجيل

وبعد الاحتلال البريطاني في ولاية البصرة، اشتدت الأزمة، وازداد الغليان التجاري لازدياد الطلب على البضائع المكدسة في المخازن، فتضاعفت الأسعار مرة أخرى فبلغ سعر السكر سبعة أضعاف ما كان عليه وزاد سعر الاقمشة والمنسوجات القطنية من أربعة الى خمسة اضعافها وارتفع سعر الحزمة من ورق السكائر من (١٢) ليرة الى ٣٥٠ ليرة، أي عشرون ضعفاً، وزاد سعر الصندوق من صبغ النيل من (٧) ليرات الى (٣٥٠) ليرة، والصبغ الى خمسون مرة، وقفزت أسعار السلع والمواد الغذائية والزراعية الى درجة كبيرة بلغت أربعة أضعافها وبخاصة التمر، إذ بيعت أرخص السلع وانواع التمور في كانون الاول ١٩١٤ بأسعار تفوق أفضل السلع التي كانت تصدر الى أوربا قبل إعلان الحرب<sup>(٣)</sup>.

وبعد ثلاثة أشهر من بدء الحرب أصبحت التجارة تعيش أزمة خانقة بسبب الكساد الشديد، لاسيما بعد

قلتها، مما أدى الى هبوط شديد في الأسعار، وظهور العسر-المالي والضيقة في التعامل التجاري<sup>(٨)</sup>، وانعدمت الثقة المالية والتجارية، وتقوضت أركانها وظهرت الصكوك الصورية الكثيرة، حتى أصبح التاجر مسؤولاً عن حماية تجارته ومخازنه وأمواله ونقلها في حالة الطوارئ وتردي الأوضاع الأمنية الى مخازن سرية أو بيعها بضائعه لتعويض جزء من خسارتهم<sup>(٩)</sup>.

وعندما تفاقمت الازمة على الادارة العثمانية توقف التعامل التجاري لاسيما بعد استيلاء البريطانيين على البصرة بوابة العراق التجارية للاستيراد والتصدير، كما لعب الحصار الذي فرضته القوات البريطانية والذي شمل كل القطاعات الاقتصادية بعزلة اقتصادية، وقد تسببت هذه العزلة في وقف دور بغداد التجاري بعد ان كانت اهم مركز تجاري لتجمع وتوزيع البضائع الى مدن المجاورة لها<sup>(١٠)</sup>.

دفع الديون بشكل اقساط<sup>(٦)</sup> ومما زاد في الاوضاع الاقتصادية سوءاً، اقدام السلطات الحكومية على فرض التعامل بالعملة الورقية دون العملة المعدنية الذهبية والفضية، وانعكس ذلك على القطاع التجاري سلبياً، لاسيما بعد ان فرضت القيود على خزن الذهب أو التعامل به، ومصادرته لقاء سندات عثمانية، فبلغت فائدة الربا على القروض نسبة ٦٠٪ على عملية رهن الذهب<sup>(٧)</sup>، كل هذا انعكس على الأوضاع التجارية الداخلية، وتضرر رجال الأعمال من التجار وأصحاب الأموال لاسيما اليهود منهم، نتيجة الإجراءات الحكومية والسياسية السيئة التي اعتمدت على المصادرة وفرض الضرائب بدواعي المجهود الحربي الأمر الذي دفع تجار الجملة على تكديس المواد الغذائية، إذ أصبحت التمور والسلع والبضائع التجارية مكدسة في مخازنهم، وفي الأسواق دون ان تجد من يشتريها لانحسار عمليات البيع والشراء أو

العامه<sup>(١٣)</sup> ومصادرة البضائع التي تعود ملكيتها للتجار أو الشركات التجارية، فاستولت على كميات كبيرة من الصوف، و طال الحصار قوت الأهالي، عندما هددت الحكومة بفرض عقوبات بحق كل من يخزن كميات من الطعام تفوق حاجتهم أو بقصد الانتفاع من ارتفاع أسعارها وحددوا بيع اللحم أربعة أيام في الأسبوع، وحددت رؤوس الماشية التي يسمح بذبحها، كما وضعت جميع الأسواق تحت السيطرة<sup>(١٤)</sup>، ومن ثم الاستيلاء على شحنات الحبوب، وقاموا بتوزيعها وفق نظام البطاقة التموينية التي حددت نصف كيلو من الحبوب يومياً لكل فرد سواء كان رزاً أو دقيق لمدة خمسة أيام خلال الأسبوع، وتم اصدار تسعيرة للمواد الغذائية من اجل توفير تلك المواد بأسعار زهيدة لجيوشها، وفي الوقت الذي تمر به تجارة بغداد بانحسار شديد وتوقف للأعمال التجارية توقفاً كلياً وحصول خسارة طائلة في الأموال كان تجار بغداد

كما انحسر - ما كان يصلها من البضائع المستوردة براً وبحراً، وقد برر الجنرال مارشال ذلك عندما اشار الى معاناة الأهالي من تضيق الحصار بسبب الحرب، واكد بها نصه: "... ان المتاعب التي يتحملها السكان بسبب الاحوال الحربية، والتضييق على حركاتهم وسكناتهم والتضييق على التجارة والتضييق على الحرية وهذه كلها أمور لا مناص منها في زمن الحرب"<sup>(١١)</sup>.

ويمكن القول ان إجراءات الحصار قد أضرت بسكان العراق والمناطق التي احتلت من قبل القوات البريطانية مما الحق أضراراً فادحة بالاقتصاد والتجارة العراقية عامه<sup>(١٢)</sup> وبغداد خاصة، إذ أصيبت المدينة بنكسة خطيرة، لاسيما بعد أن منعت السلطات البريطانية السفر والتنقل ومنعت الدخول والخروج من وإلى المدن دون جوازات شخصية، كما منعت اقامة الولايم إلا بإذن ورسم يدفع لدائرة الحاكم العسكري، الى جانب قطع الطرق، وتقييد الحريات

الانحسار التجاري هذا لم يمنع عدد كبير من تجار بغداد المتاجرة مع أسواق البصرة والنجف<sup>(١٩)</sup> وليس بالشكل الذي لم يقضي- على أزمة الانحسار التجاري والى سد النقص الحاصل في الحاجة المحلية، بسبب عمليات الاحتكار والمضاربة التي يقوم بها التجار، ولا سيما اليهود للحصول على الأموال الطائلة وخدمة مصالحهم الشخصية، وحاجة المحتل، ورغبة الأهالي بالحصول على السلع الأجنبية المستوردة، واستيراد البضائع التي لم يكن لها سوق أو نطاق المتاجرة بها ضيقاً كالحليب، والكحول، والبسكويت، والشوكولاتة، وأدوات الزينة والحلاقة، واللحوم المعلبة، والسكائر، الصابون، ومساحيق التنظيف، والكماليات، ومواد البناء، والاسمنت، والمعادن، والحديد، والزجاج، والبلاط، الى جانب ما يتوفر في البلاد من غلات الحبوب كالحنطة، والشعير والارز، والذرة، والسمن، الى جانب الخضراوات، والبضائع الخام

يسمعون عن الانقلاب الاقتصادي، لاسيما التجاري في المناطق المحتلة من قبل البريطانيين<sup>(٢٥)</sup>، ويسمعون عن البضائع والسلع والمخترعات التي تبشر بالثروة والرفاه، الأمر الذي دفع تجار بغداد ان التطلع للبريطانيين لإنهاء أزمتهم التجارية<sup>(١٦)</sup> ومن أجل النهوض بالواقع التجاري المتردي، لاسيما بعد الازدهار الحاصل في حركة الاستيراد والتصدير في أسواق البصرة، وزيادة الطلب على بضائع التجار المكدسة لسد حاجة الجيش البريطاني<sup>(١٧)</sup>، وذكر في هذا الصدد موزيل الذي زار بغداد في نيسان ١٩١٥ بما نصه: " ان أصحاب الأعمال التجارية في بغداد كانوا متطلعين للتجارة مع البريطانيين، لأن أجور الشحن بين بومباي وكلكتا وبغداد أرخص من أجور الشحن بين بغداد واستانبول، وكثرة الأرباح، وحرية التجارة، وغياب الرسوم والتفتيش، وسيطرة بريطانيا على أهم المنافذ التجارية البحرية " <sup>(١٨)</sup>، على ان



مفرطة منها بالأرباح الطائلة أدت الى إفلاس وخسارة العديد من التجار عدا اليهود، لعدم الاستقرار التجاري، ومعاناة التجار من تقلبات اسعار المواد المستوردة المفاجئة، وانخفاض قيمة العملة، واختلاف سعر التبادل النقدي زيادة على تضرر القطاع الصناعي والصناع المحليين لتدفق السلع الأجنبية المستوردة التي غزت الأسواق، وفرض الضرائب على الورش لارتفاع استيراد المواد الخام<sup>(٢٣)</sup>.

كما أدت محاولات الحكومة البريطانية في إصلاح المجال الاقتصادي لاسيما التجاري في بغداد إلى تحسن نوعي محدود في توسيع تجارتهم في بغداد، بعد احتلال البصرة، ونجحوا في فتح شعبة للبنك الألماني الذي ظل يعمل حتى بعد دخول البريطانيين بغداد عام ١٩١٧<sup>(٢٤)</sup>، وانفقت البعثة الألمانية العسكرية مبالغ طائلة من الذهب والفضة لتنشيط الحركة التجارية مرة اخرى على تدفق التجار وتوسيع نطاق عملهم التجاري،

كالصوف، والجلود، وعرق السوس، والعنص، والكثيراء<sup>(٢٥)</sup>، والمتاجرة مع عرب البدو، الذين يقومون بشراء مقادير كبيرة من أنواع الامتعة والسلع، وينقلونها الى القبائل على نهر دجلة والفرات ومنها يتم نقلها للمناطق التي هي تحت سلطة العثمانيين في بغداد وما فوقها ولكن بشكل محدود نظراً للحصار المضروب وظروف الحرب وانعدام الأمن<sup>(٢٦)</sup>.

ويمكن القول إن تجار بغداد قد احتكروا تجارة البضائع النادرة لوجود تجارة تهريب الأسلحة النارية والبنادق الألمانية والبريطانية، والتحف والعاديات والمسكوكات القديمة التي ظهر لها سوق في بغداد، مع تجار النجف الذين يحملون الحبوب والأسمان للبصرة والعودة بالبضائع الأجنبية الهندية والبريطانية المطلوبة من التجار والأهالي خلال المدة (١٩١٥-١٩١٧)<sup>(٢٧)</sup>، ولم تخلو تجارة استيراد البضائع الأجنبية من المجازفة، فمثلما أدت المتاجرة بكميات

وترويج بضائعهم، وتشجيع حركة التجارة العامة وفسح المجال أمام تجار الشام وايران وتركيا<sup>(٢٥)</sup>، لشراء البضائع المخزنة والمكدسة في مستودعات تجارها ولاسيما اليهود، واستغلال سكة الحديد في تسهيل عملية النقل التجاري والبضائع من والى بغداد<sup>(٢٦)</sup> على أساس حفظ التوازن بين الصادرات والواردات، والعمل على تحديد الأسعار لتثبيت أسعارها وإيصالها إلى أيدي السكان رخيصة، واغراق الاسواق بالبضائع لإنهاء حالة قفر الاسواق، لكنها اخفقت في تحريك العمل التجاري بصورة مستمرة وفشلت في كسب انتماء التجار وتأييدهم وتعاونهم<sup>(٢٧)</sup>، كما انها لم تؤدي الى تحسن الوضع الاقتصادي بصورة شاملة وجذرية وشاملة، إذ لم تتخذ الاجراءات الكفيلة واللازمة لتحسين سوء الاحوال الاقتصادية، وانهاء الضائقة المالية، وشحة المواد الغذائية والبضائع المختلفة وارتفاع الاسعار، ولهذا عانت تجارة بغداد

الخارجية خلال المدة (١٩١٤-١٩١٧) من انحسار شديد في عملية التصدير<sup>(٢٨)</sup>، لاسيما بعد ان انحسرت تجارة تصدير الكثير من البضائع والمواد الاساسية كالحبوب، والصوف وجميع المنسوجات الصوفية المحلية والبطانيات، والفرو، وعرق السوس، والصمغ وتلك المواد التي تكدست بضائعها بمخازنها دون ان يتمكن التجار من تصديرها الى الخارج مما أدى الى عدم التوازن في الميزان التجاري<sup>(٢٩)</sup>.

ومن الجدير ذكره انه لا تتوفر احصائية مفيدة تتضمن الصادرات والواردات، ورسوم الترانزيت والمقادير التجارية والاسعار، وهذا يرجع لعدم اهتمام الحكومة العثمانية بتنظيم سجلات الكمارك والمكوس في هذه المدة المضطربة<sup>(٣٠)</sup>، وتميزت المعلومات الموجودة بعدم الدقة، وعموماً تقارب سوق تجارة بغداد السنوي قبيل الحرب من (٥, ٣- ٤) ملايين باون تجاوزت فيه الواردات اضعاف الصادرات، إذ بلغت قيمة

والسلع المحلية الى المدن المجاورة ذات الاتصال الدائم ببغداد وايران ومدنها همذان وتبريز، وكرمنشاه، الى جانب كردستان، وسوريا، وتركيا، وارمينيا، ونجد<sup>(٣٣)</sup>.

وعموماً فقد عانت التجارة العراقية عامة وبغداد خاصة الداخلية والخارجية خلال هذه المدة من عدم الاستقرار لارتباطها بحركة السوق التجارية العالمية، ومن خلال ما تقدم نجد ان أسواق بغداد، وما فيها من بضائع ومنتجات أساسية قد عانت من تذبذب في الأسعار<sup>(٣٤)</sup> إذ تعرضت تلك الأسواق إلى تقلبات مفاجئة في الأسعار صعوداً وهبوطاً بسبب عوامل عديدة أهمها عدم الاستقرار التجاري وإعلان النفير العام، وانقطاع الطرق، والسياسة السيئة للإدارة العثمانية كل ذلك أدى الى ترددي الأوضاع التجارية وازدياد الطلب على السلع والبضائع نتيجة قلتها ونضوب الاحتياطي المخزون وفيها الى جانب عوامل الاحتكار والمضاربة

الصادرات عند بدأ الحرب حوالي (٥٦٠, ٢٤٦, ٣) والواردات (٥٣٩, ٩١٤, ٢) روبية<sup>(٣١)</sup>.

وعلى اية حال حدثت تغيرات في وجهة التجارة فانحسرت التجارة التقليدية مع تركيا وبلاد الشام وايران، بينما تعززت هذه التجارة مع الهند وبريطانيا، فأصبحت الأخيرة المصدر الرئيسي للاستيراد، إذ ان أكثر من نصف التجارة كانت مع الهند، وهذه مسخرة لخدمة السلطة البريطانية، فحضت أسواق بريطانيا بـ (٤, ٣٤٪)، والهند (١, ٢٩٪) من تجارة التصدير، وهكذا تحقق هدفها الاستعماري الاقتصادي التجاري (٣٢)، في الوقت الذي انحسرت فيه تجارة الترانزيت مع إيران الى ادنى مستوى، لتدهور أحوالها بسبب الحرب وانحطاط عملتها، من خلال هبوط القران الإيراني فأصبحت الليرة الإسترليني تعادل (٦٠) قراناً، وانحسار تجارة الاستيراد وتصدير البضائع المستوردة برسم الترانزيت،

فسعرت الحكومة الوقية من السكر بـ (٤,٥) قروش، وسعرت دسطة الكبريت المتكونة من (١٢) علبة بقرش ونصف، وكل صندوق من النفط بـ (٣٠) قرش، وسعرت وقية البن بثلاثين قرشاً، وغيرها من المواد وذلك بغية تثبيت الاسعار والسيطرة عليها، وتوفير البضائع والمواد الغذائية، وضمان تدفقها الى الاسواق لتأمين حاجة الجيش منها بأسعار زهيدة<sup>(٣٩)</sup>.

وقد أدى اشتداد الضائقة المالية بالناس، وسوء الأوضاع الاقتصادية وارتفاع الأسعار الفاحش أدى بهم الى بيع ممتلكاتهم، أو رهن بيوتهم بتأثير الحاجة التي عمت سكان بغداد، ولم يسلم منها التجار، وأصحاب الحوانيت والحرف وأمثالهم، وصارت تكاليف الحياة في بغداد عالية جداً لاضطرارهم شراء الكثير من المواد الغذائية والسلع مثل السكر والبيض والصابون وغيرها وبأسعار عالية جداً<sup>(٤٠)</sup>، وعدم وجود اعانات أو حصة تموينية (Ration)،

وهبوط قيمة العملة والتضخم النقدي وازدياد اسعار البضائع والمواد الغذائية بشكل مفاجئ وفاحش عما كانت عليه قبيل الحرب، إذ أزدادت أسعار سلع اسواق بغداد التجارية الى (٥٠٪) عما كانت عليه عند بدء الحرب ١٩١٤<sup>(٣٥)</sup>.

كما ارتفعت أسعار المواد الغذائية الأساسية منها الشعير من (٣٥) الى (١٣٥) روبية، وارتفع سعر الحنطة من (١٩٠) روبية الى (٥٠٠) روبية، وارتفع سعر الرز من (١٨٤) روبية الى (٣٢٠) روبية<sup>(٣٦)</sup>، نتيجة الاضطرابات عام ١٩١٧، ارتفع بعضها لمستويات مذهلة، فقفز سعر الطغار من الحنطة من سعر الاعتيادي الذي يتراوح بين (٨-١٠) الى ١٠ ليرة وتراوح سعر الطن الواحد من الرز من (٣٠٠) روبية الى (٥٠٠-٦٠٠) روبية<sup>(٣٧)</sup>، كما عانى السكان من نشاط السوق السوداء، ومن أجل السيطرة على الأسعار أصدرت الحكومة قرارات بتسعيرة المواد الرئيسية، مثل السكر والكبريت (٣٨) والنفط وغيرها،

عمليات استيراد (١٠٢) صنف من السلع الأجنبية الرئيسية المطلوبة، أهمها الحبوب، والسكر، والشاي، والقهوة، والبقول، والتوابل، والدقيق، والتبوغ، والسكائر، الجلود المدبوغة، والشمع والثقاب، والخردوات، والطنافس، والاقشمة (٤٤)، والغزول والنسيج والجلوت، العقاقير، والقرطاسية، والآلات الميكانيكية، والخشب، الزجاج، والحديد، والنحاس، والبرونز، والفضة، والقصدير، والزيوت الصناعية، والطرايش، والأسلحة، والنفط من روسيا وأمريكا وعبادان، وأدت السياسة المالية والنقدية للمحتل الى حدوث تضخم نقدي هائل (٤٥).

### المحور الثاني

ظواهر الاحتكار ووفر الأسواق

والاجراءات المضادة من قبل السلطة

العثمانية.

فسح الاحتلال البريطاني للبصرة مجالاً واسعاً للتجارة وسير الأعمال،

علاوة على ان الحكومة صادرت الكثير من ممتلكات واموال ودور المواطنين لإيواء الجند، وارتفعت ضريبة الاملاك الى ١٠٪ من مبلغ الايجار السنوي الامر الذي ادى الى ارتفاع أسعار العقارات (٤١)، كما أدى ازدياد الضريبة على قائمة السلع الى (١٥٪) الى زيادة معاناة السكان في بغداد لاسيما خلال سنوات الحرب العالمية الاولى (١٩١٤-١٩١٧) لاسيما ليلة احتلال المدينة في ١١ اذار ١٩١٧، نتيجة شحة المواد الغذائية وارتفاع أسعارها (٤٢).

وبعد الاحتلال البريطاني لبغداد في ١١ آذار ١٩١٧ بدأت تجارة التصدير تأخذ مكانتها الطبيعية وبشكل تدريجي لتواكب تجارة الاستيراد التي توسعت بعد ان خفضت الرسوم المفروضة على الاستيراد من (١٥٪) الى (١٠٪) من قيمة الفواتير على جميع البضائع، وأطلقت إجازات الاستيراد (٤٣)، وسجلت عام ١٩١٧ ما قيمته (٢٨٢, ٥٩١, ٨٧) روبية، عن

مرات عديدة قبل وصولها الى المرفأ وقد حقق ذلك أرباحاً طائلة فاذا وصلت بغداد يبعث بشكل جملة أو مجزئة بأسعار عالية جداً الى الجيش البريطاني دون الالتفات الى سد حاجة السكان المحليين، وكانت توزع هذه السلع بأسعار عالية على أصحاب المحال الصغيرة وبهذا نجد ان هذه البضائع تنفذ بمجرد وصولها بغداد لقلّة البضائع وزيادة الطلب عليها<sup>(٤٨)</sup>.

واشتهرت نتيجة ذلك قهوة السيف في بغداد<sup>(٤٩)</sup>، إذ أصبحت ملقبة للكثير من التجار ورجال الاعمال يضاربون ويتاجرون فيها، حتى صارت التجارة اشبه بالبورصة ومجازفة للمغامرين منهم، لكنها كانت صفقة تجارية رائجة للجميع<sup>(٥٠)</sup>، وقد ربح الكثير من الناس أموالاً طائلة وبرؤوس أموال قليلة، واستفاد التجار، لاسيما اليهود من المتاجرة مع أسواق النجف والبصرة بتجارة تهريب الأسلحة النارية والأثار، وظهرت سوق لتصرفها من

نتيجة سيطرة بريطانيا على مقاليد الملاحة في البحر المتوسط والبحر الاحمر والخليج، مما كان له الأثر الواضح في رواج التجارة في المدينة بشكل عام، بوصفها مرفأ العراق الوحيد من جهة، ولتامين حاجة السكان والجيش البريطاني من المؤون والمواد الغذائية والسلع الاستهلاكية من جهة اخرى<sup>(٤٦)</sup>.

أما في بغداد فقد برزت ظواهر عديدة من العمليات الأحتكار والمضاربة في الأسواق التجارية، فأخذ عدد غير يسير من تجار بغداد وعمالهم بالذهاب الى البصرة لشراء البضائع الأجنبية المستوردة والمفقودة في بغداد<sup>(٤٧)</sup> وحتى أصبحت أسواق البصرة تجمعاً لأصحاب الأعمال والأموال من أجل شراء السلع ونقلها عن طريق نهر دجلة والفرات الى بغداد والمناطق التي لاتزال تحت سلطة العثمانيين، وبهذا ازدادت طلبات التجار على البضائع والسلع التجارية وعقد صفقات تجارية وبيعها

بنطاق واسع، وظهرت السوق  
السوداء<sup>(٥٢)</sup>.

أدت المتاجرة بالبضائع الأجنبية  
المستوردة في المناطق الواقعة تحت سيطرة  
الادارة البريطانية الى اغراق الأسواق  
التجارية وتحقيقها أرباحاً وفيرة، ولكن  
عدم الاستقرار التجاري وارتفاع  
الأسعار المفاجئ<sup>(٥٣)</sup> واختلاف سعر  
تبادل الصـرف النقدي وانخفاض قيمة  
العملة وقلة خبرة التجار غير اليهود،  
أدى الى افلاس العديد من التجار  
والمضاربين وخسارتهم أموالاً طائلة، زد  
على ذلك اصابة القطاع الصناعي  
والحرف المحلية بالضرر الكبير نتيجة  
تدفق السلع الاجنبية المستوردة<sup>(٥٤)</sup> التي  
غزت الاسواق، الى جانب الضرائب  
التي فرضت على الورش، وانقطاع  
استيراد المواد الأولية اللازمة للصناعة،  
أما في بغداد فقد عاشت ازمة خانقة  
نتيجة الاحتكار<sup>(٥٥)</sup>، إذ كانت  
مستودعات التجار لاسيما اليهود مملوءة  
بالبضائع يأتيهم تجار الدول المجاورة

بغداد فكانت صفقات مربحة للتجار  
وقد عانت الحكومة من التهريب بحجة  
المتاجرة بالحاجيات وقطع التحف  
الاثرية والمسكوكات القديمة الثمينة .  
وتساعد الرواج التجاري لصالح  
التجار والمضاربين والمتعهدين والقوات  
البريطانية للدرجة القصوى، وبذل  
البريطانيين عشرات الملايين من الأموال  
لسد حاجة قواتهم من المؤن والسلع  
والخدمات ومواد البناء لإقامة مشاريعهم  
العسكرية، ودفع ثمن ما يشتريه غالباً  
وبالأسعار التي يعرضها التجار،  
فتدفقت النقود بحرية<sup>(٥٦)</sup>، ونال  
المتعهدين والمضاربين من التجار لاسيما  
اليهود ورجال الأعمال، وأصحاب  
الأملاك والبساتين والزراع ورؤساء  
الشيوخ أرباح كبيرة وظهر عدد من  
أغنياء الحرب، وتراكت الثروات،  
والأموال الطائلة بيد عدد من التجار  
والمحتكرين والمضاربين بالأسعار،  
لاسيما اليهود منهم ورؤساء العشائر

التجاري، صار تجار سوريا ويران وتركيا يأخذون بضائعهم من المستودعات المشحونة في بغداد، وقد استفاد اليهود خلال سنوات الحرب استفادة كبيرة واثرى الكثير منهم<sup>(٥٩)</sup> لروابطهم التجارية القديمة بالبريطانيين وانتشار وكلائهم في مانشستر وبومباي وولائهم لهم، زد على ذلك عملهم كمتعهدين وموردين للأطعمة والبضائع الضرورية للقوات البريطانية، ومد معسكراتهم بما يحتاجون اليه خلال سنوات الحرب رغم تراجع مركزهم قليلاً عما كانوا عليه قبل الحرب<sup>(٦٠)</sup>، ومن ظواهر الاحتكار استغلال الكثير من الموظفين العسكريين حالة النفير، وظروف الحرب، وسياسة الحكومة السيئة القاضية بمصادرة الكثير من المواد التي اعتبرتها لازمة للجيش باسم التكاليف الحربية، واشترکوا مع بعض التجار، فاحتكروا ما صادروه من السلع والبضائع الضرورية والمواد الغذائية، واحتكروا بيعها، وجنوا الأرباح

لشراء تلك البضائع وكانت الصفقات التجارية تعقد من تاجر الى آخر والبضاعة في المستودعات مما أدى الى تراكم الأرباح بأيديهم<sup>(٥٦)</sup>.

ويمكن القول ان التجار اليهود بخاصة تجار ايران والهند وبغداد حصة الأسد في تلك الصفقات وتلك الأرباح نظراً لسيطرتهم على المعاملات التجارية واحتكارهم لأغلبها في مخازنهم الخاصة وأخذوا يتصلون بالمراكز التجارية الواقعة في أراضي الدولة المتحاربة سراً عن طريق دول محايدة كسويسرا واليونان وامريكا دون ان يرتاب بهم أحد، ومن هناك يبعثون رسائلهم الى لندن ومانشستر وباريس ومارسيليا<sup>(٥٧)</sup>، فتاتي البضائع والسلع والطرود المهمة في البريد بما خف وزنه وغلا ثمنه كالأدوية وورق السكائر، والدانتيل، والمحرمات، والعمود، والخردوات، والزخارف والاقمشة الحريرية<sup>(٥٨)</sup>، حتى أصبحت مخازنهم مملوءة بمختلف البضائع وبانقطاع الطرق والانحسار



معلوماً من البضائع والإحرامات، والا نهبوا ما لديه من البضائع، وبعد أيام يتم عرض البضائع المنهوبة في مخازن أخرى للبيع، وهي طريقة استعملها الضباط لجمع الاموال واغلق التجار وأصحاب المحال التجارية دكاكينهم<sup>(٦٤)</sup>، واضطروا لبيع بضائعهم باي ثمن يعرض عليهم لتعويض الخسارة، ونقلوا الباقي منها الى بيوتهم، لتجنب مصادرة رجال الحكومة، ونهب الغوغاء لها، حتى أفقرت الأسواق وخلت مما فيها من البضائع والاطعمة، وصار المار بالأسواق يجدها خاوية من المتبضعين، وقد انعدمت فيها النشاط والحركة واغلق الباعة واصحاب المحال حوانيتهم على الغالب<sup>(٦٥)</sup>.

ويمكن القول ان شحة المواد الغذائية والبضائع والسلع وقفر أسواق بغداد يرجع الى أسباب رئيسة أهمها ظروف الحرب، والحصار المفروض من الجيوش المتحاربة كل على مناطق الاخر للسلع والبضائع والحاجات الأساسية

الطائلة، واستخدموها لأغراضهم الشخصية، وجعلها وسيلة لاستدرار المنافع المادية بكل الطرق والوسائل<sup>(٦١)</sup>، وصار الفقراء العوبة بأيديهم<sup>(٦٢)</sup>.

فقد اختفت جميع البضائع والموارد الغذائية الأساسية من جميع أسواق بغداد والمدن الأخرى بعد اعلان الحكومة العثمانية النفير العام ٣ اب ١٩١٤، ووضعت اليد على جميع الاسواق من مواد اعتبرتها ضرورية للجيش، كالمواد الغذائية وأنواع مختلفة من البضائع من أجل جمع الأموال أخذت دوائر الاعاشة العسكرية مصادرة مختلف البضائع المعروضة في المحال كمكائن الطباخة، والآلات، والمعدات، والبضائع الكمالية كأحذية الأطفال، والملابس الأخرى ونهب الضباط ما يوجد في المحال التجارية من كلسات حريرية ومشدات وإحرامات خاصة بالسيدات<sup>(٦٣)</sup> وفرضوا على أصحاب محال أخرى ان تتاجر بالملابس النسائية والأطفال وان يقدم عدداً

والضرورية ومنها المواد الغذائية، واتفاف الكثير من هذه المواد والتموين المخزون، بعد انسحاب الحكومة العثمانية من المدن التي احتلت من قبل القوات البريطانية<sup>(٦٦)</sup> ونقل الباقي لمخازنهم في شمال بغداد، وسامراء والموصل، واقبال البريطانيون على شرائها لسد حاجة جنودهم من الطعام والبضائع الأخرى، زد على ذلك اقدام السكان على شراء البضائع من أجل سد حاجتهم تحسباً للطوارئ في ظل الحرب، وخلال ذلك نشط المضاربين والمحتكرين، الأمر الذي أدى الى شحة تلك المواد، ووصف شاهد عيان قفر أسواق بغداد في نيسان ١٩١٥، وهو يرسم صورة كئيبة<sup>(٦٧)</sup> عن المستقبل فذكر ما نصه: " سنحت لي فرصة مناسبة ان ألاحظ الأضرار التي سببها الحرب والفيضان، فالشوارع في داخل المدينة خاوية على عروشها... والدكاكين مغلقة في الغالب، والمقاهي بنصف استيعابها من الرواد... ولم يعد هناك اية

حياة في المدينة التي كانت من اكثر مدن الشرق حركة... " (٦٨).

وفي آذار ١٩١٧ ساءت الاوضاع الاقتصادية واشتدت الضائقة الاقتصادية بسكان بغداد نتيجة تقدم القوات البريطانية وتضييق حصارها على بغداد فاخذت المواد الغذائية تقريباً من الأسواق وارتفعت أسعار الموجود منها ارتفاعاً فاحشاً، أما الإجراءات الحكومة العثمانية التي كانت تعلم ان المسيطر على المركز الاحتكاري في بغداد والمؤسسات التجارية هم تجار الجملة لاسيما اليهود<sup>(٦٩)</sup> الذين هم وراء شحة المواد الغذائية والبضائع الاساسية المهمة ونقص العرض وزيادة الطلب عليها وبالتالي ارتفاع اسعارها، ومن خلال المضاربة والاحتكار فيما بينهم لاسيما تجار الحبوب<sup>(٧٠)</sup>.

وعلى الرغم من الاجراءات المتخذة والمتشددة من لدن السلطة العثمانية للقضاء على سوء الأحوال الاقتصادية وشحة البضائع والمواد

للتعليمات والأوامر الرسمية، والتشديد بمعاقبة الرافضين التعامل بالعملة الجديد بأشد العقوبة كالسجن والاعدام، ومصادرة الذهب المكنوز لديه، أو المخزون في داره، أو من تعامل به، وهدم داره، وتهديد ومعاقبة من يحاول التحايل على المنع بعقوبات صارمة من السلطة العسكرية<sup>(٧٣)</sup>.

كما ان اصرار الحكومة بحضر- استعمال العملة الذهبية والفضية بالمرة، وفرض استعمالها على التجار ورجال الاعمال، ومحاوله هؤلاء التحايل على المنع وتهديد ومعاقبة الحكومة لهم أدى الى عدم استجابة المواطنين لعدم ثقتهم بالعملة الورقية كونها بدون غطاء مالي يضمن قيمتها، وحينذاك لجأت السلطات الحكومية الى اكراه الناس لتداول الأوراق المالية الصادرة بالقوة والضرب، والإهانة، والقسر على أبدال الاوراق والنقود الورقية<sup>(٧٤)</sup> بالنقود الذهبية التي بحوزتهم، ووضعت السلطات العثمانية القيود على خزن

الغذائية الضرورية والأساسية، الا انها لم تقدم حلولاً جذرية لمعالجة الأوضاع السيئة، إذ كانت تلك السياسة أحد الأسباب التي كانت وراء العسر والضيق المالي<sup>(٧١)</sup>.

عملت الحكومة العثمانية على مصادرة ممتلكات التجار من الأموال والبضائع، ورفع نسب الضرائب الحربية من (١١٪ - ١٥٪)<sup>(٧٢)</sup> على قائمة البضائع المستوردة، والمصدرة، لحاجتها للأموال للصرف على الجانب الحربي من جهة ولتحجيم دور التجار، واستنزاف طاقتهم وأموالهم، وقد زاد العسر- المالي بعد ان فرضت الحكومة التعامل بالعملة الورقية فئة الورقة الرابعة مقابل المعدنية الذهبية والفضية، فبلغت نسبة فائدة الربا الى (٦٠٪) لقاء رهن الذهب، وأصدرت حكومة الولاية بياناً يتضمن عشر- تعليمات مهمة منها تقديم الذهب لرئيس لوازم الجيش، والامتناع عن التعامل بالعملة المعدنية، ومصادرتها لقاء سندات عثمانية، وتهديد المخالفين

نفسه طمأن فيه الصيارفة بأنه يرفع عنهم التكاليف بحالة قبولها ويمكن القول انه كلما استمرت الاوراق بالتدهور بسبب كثرتها، واتجاه الحرب في غير صالح المانيا وحلفائها، كلما زادت الضائقة المالية، وازدادت قيمة الاوراق في الهبوط.<sup>(٧٦)</sup>

ازدادت اجراءات الحكومة وقوة رجالها لاسيما اجراءات وكيل الوالي فائق بك، الذي امتاز بقسوته على الأهالي والاستهانة بهم بمشاركة مدير الشرطة سعد الدين بك، إذ وضعت رقابة على الصيارفة ونكلت بالكثير منهم لتعاملهم بأسعار الورق الحقيقية باوطا من سعرها الأسمي<sup>(٧٧)</sup>، مما أثر في السوق التجارية، وكانوا سبباً في انخفاض أسعار عمالات الصرف عن سعرها الحقيقي، وعوقب الكثير من المتحايلين على المنع بعقوبات صارمة كالسجن، والاعدام، ومصادرة الاملاك، وعلى الرغم من اجراءات السلطات العثمانية في معالجة سوء الأوضاع التجارية البغدادية وطبقت

الذهب والتعامل به، وطبقت اشد العقوبات بحق الممتنعين عن التعامل بهذه الاوراق المالية من خلال مصادرة أموالهم، كما أمروا بحبس كل من يرفض ذلك واعتقلوا سبعة عشر رجلاً من الأبرياء بدعوى امتناعهم عن التعامل بها ثم إعدامهم والقيت جثثهم بالنهر، وازدياد التنكيل بعد هبوط قيمة العملة الى ادنى من الربع مما كانت عليه<sup>(٧٥)</sup>، وانتشرت الفوضى والاضطراب نتيجة سياسة الحكومة المالية والنقدية، فأصدرت بلاغ من الولاية يتضمن الاعتراف بحدوث فرق عظيم بين قيمة النقود المعدنية والأوراق النقدية الصادرة من فئة الورقة الرابعة، فاسقط قيمة الأخيرة، وتضمن البلاغ مواد العقوبات الصارمة التي بلغت عشر مواد لمن لا يلتزم بالأوامر، واصدر الجنرال الالماني فون درغولتز بياناً هدد فيه من يرفض الاعتراف بان الأوراق المالية غير مساوية للسكة الذهبية، بإحالاته الى الديوان العرفي، وفي الوقت

### المحور الثالث

#### تدابير احترازية بشأن التمويل

على الرغم من الاجراءات الاحترازية المتخذة من قبل السلطة العثمانية في بغداد بشأن التمويل وإصلاح المجال الزراعي عامة خلال المدة (١٩١٤-١٩١٧)، إلا ان هذه التدابير كانت ناقصة وغير جذرية، إذ هي لم تؤدي الى نتائج ايجابية ولم تخفف من وطأة الأوضاع السيئة التي تمر بها بغداد من النقص الشديد في التمويل والعسر- والازمة الاقتصادية الحادة التي تكاد أن تصل الى حد المجاعة في بغداد، وأدت الى هلاك الكثير من الفقراء<sup>(٨٠)</sup>.

تمثلت التدابير الاحترازية بشأن التمويل باتجاهين الأول العمل على تأمين إيصال حاجة القوات العسكرية، الجيش والشرطة مما تحتاج اليه من المؤن والأرزاق والأطعمة باستمرار، والثاني العمل على حل مشكلة تمويل الشعب وتأمين<sup>(٨١)</sup> إيصال الغذاء لعموم الاهالي

قانون تأجيل الديون وتجزئتها ليسهل على التجار التخلص من الأزمة المالية والتقديرة الخائفة التي مرت بها التجارة وانحسارها وقلة الأموال، وتكدس البضائع دون بيعها وعدم توفير السيولة النقدية التي يتعامل بها صغار التجار وأصحاب المخازن، لكن في الوقت نفسه شددت بمعاينة من لا يتعامل بالعملة الورقية ذات القيمة المتدهورة<sup>(٧٨)</sup>.

ونستنتج انه رغم كل المحاولات الحكومية من سياسة الشدة تجاه المتضارين والمحتكرين بعد ان أنزلت بهم العقوبات القاسية ولكنها فشلت في منع التداول بالعملة المعدنية بدل الورقية وتثبيت أسعارها ولكن يبدو ان الأرباح الضخمة هي التي كانت تدفع بالمضارين والمحتكرين الى المجازفة والاتصال بالمراكز التجارية<sup>(٧٩)</sup>.

وخراب ذمهم، والعمل على سرقتها والمتاجرة بها مع التجار مقابل الحصول على الاموال الطائلة<sup>(٨٣)</sup>.

وبشكل عام فقد عانى المجال الزراعي ونتاجه خلال السنوات الحرب (١٩١٤-١٩١٧) من التدهور والفوضى في الريف الناجمة عن ملكية الاراضي، كما أثارت في العلاقات الزراعية مشكلة في السياسة الزراعية، الى جانب ظروف الحرب التي عجلت بخراب الزراعة عموماً، وانخفاض الانتاج الزراعي الى ربع ما كانت عليه في عام ١٩١٣<sup>(٨٤)</sup>، كم كانت وكم أصبحت وما نتج عنه من نقص شديد في التموينات، وأدت سياسة الحكومة وإجراءاتها الخاطئة، وإهمالها المتعمد لهذا المجال الحيوي الى خراب ودمار الحاصلات، وحلت في بغداد المجاعة بعد ان جندت الدولة العثمانية الآلاف من الفلاحين في قوات المجاهدين لمقاومة الحملة البريطانية على العراق، وإهمال الأراضي الزراعية، وأجبرت

في بغداد، على ان الحكومة لم تستطع تأمين التمويل بصورة كافية لأسباب عديدة، أهمها ظروف الحرب، قلة الأمن، وانقطاع الطرق، وعدم ايجاد سبل آمنة وقصيرة وسريعة لحماية القوافل التموينية التي غالباً ما تتعرض للنهب، وقلة المتعهدين من التجار وأبناء العشائر والأسر المكلفة بنقل التموينات وحصار القوات البريطانية، وتعاون العديد من التجار ورجال الاعمال لاسيما اليهود في نقل ما تحتاجه قواتهم من الحبوب والأسمان<sup>(٨٥)</sup>، وعدم تقدير السلطة العثمانية حاجتهم من التمويل وسوء الجهات المختصة والمشرفة على تأمين التمويل، وخرنه وتوزيعه، فلم يحقق الاكتفاء من الاحتياطي المخزون، وسوء التدابير المتخذة في الحفاظ على المخزون وإتلاف الكثير من الاطعمة ورميها بالنهر وحرقتها في كثير من الاحيان، وفساد الكثير من المواطنين والضباط العاملين في مخازن التمويل ودوائر الإعاشة،

المرابن اليهود<sup>(٨٧)</sup>، وعدم استغلال الاراضي الزراعية لعمل مزارع تجريبية على أساس علمي، لزيادة الانتاج وسد النقص الحاصل، واهملت توسيع انتاج المواد الأولية الضرورية، والمحاصيل ذات الهدف الاقتصادي والمحاصيل التجارية النقدية، والصناعية التي تدخل بالصناعة المحلية، الى جانب ضغوط المحتل الشديدة لحاجة قواته الى الكثير من المؤن لاسيما الحبوب، وأثرت عدم وجود ميزانية ثابتة واختلاف اساليب الجباية الى تدهور الايرادات ونقصها التي كانت الدعامة الاساسية والرئيسية لسلطة حكومة بغداد، من اجل تحقيق الاكتفاء الذاتي، وسد حاجة الإنفاق العسكري، وانهاء مشكله نقص الطعام التي باتت تهدد إعاشة الجيش والسكان المدنيين<sup>(٨٨)</sup>، فأصبحت بغداد سوقاً لتصرف المنتجات الاجنبية المستوردة<sup>(٨٩)</sup>، والمصدرة للمواد الاولية، لعدم اهتمامها بتنمية التجارة الخارجية، لاسيما وانها لم تتبع الاساليب الحديثة،

عشرات الآلاف من افراد العشائر للقيام<sup>(٩٥)</sup> بأعمال السخرة خلال السنوات الحرب بخدمة المشاريع والأعمال العسكرية وحفر الخنادق، وعدم تشجيع الفلاحين على الزراعة، وهجرتهم وتأخر عودتهم الى أراضيهم نتيجة الحرب، الى جانب ذلك المشاريع العسكرية لبناء سكة حديد بغداد قد قضت على الكثير من الأراضي الزراعية، واتلاف الكثير من المحاصيل الزراعية وأهملت مشاريع الري وإدامة وحفر وكري الأنهار، وشق القنوات، وإقامة السدود الترابية لحماية الأراضي من الفيضانات<sup>(٩٦)</sup>، فامتدت يد الخراب الى مئات القنوات والجداول لاسيما المحيطة بمدينة بغداد، التي تأخذ مياهها من عقرقوف، لإهمال تطهيرها وكريها بسبب الحرب، ولم تضع ميزانية للصرف على المجال الزراعي، ولم تبذل الأموال والتسليف لشراء البذور الجيدة اللازمة للزراعة لعدم وجود مصرف زراعي لدعم الفلاحين، لإنقاذهم من جشع



بغداد والمدن التابعة لها لتقليل أثر المجاعة<sup>(٩٠)</sup> وتحقيق نسبة من الاكتفاء وسد الحاجة اسوة بإجراءات القوات البريطانية في المناطق التي احتلتها ومما زاد الامر سوءاً اجراءات الحكومة بمصادرة ما لدى الاهالي من مواد تموينية غذائية وسلع وبضائع كضريبة تكاليف حربية<sup>(٩١)</sup>.

وهكذا وضعت دوائر الإعاشة العسكرية، وموظفي الدوائر ذات العلاقة يدها على الكثير من المواد التموينية التي اعتبرتها لازمة للجيش وصادر الضباط والموظفين كل ما تحتاجه السلطة من مؤن وذخائر، وقد شملت المصادرة حتى حيوانات النقل والحيوانات الأخرى وجمعوا ما يقرب من (١٥٠) الف رأس من الحيوانات، مما أدى الى اختلال التوازن لدى المزارعين لعدم كفاية الحيوانات الموجودة في مزارعهم للقيام بأعمالهم اليومية فتردت الزراعة بشكل واسع<sup>(٩٢)</sup>.

وقلة استخدام المكننة والآلات الحديثة من المضخات والمحاصيل لتنمية الانتاج الزراعي، وقلة الاهتمام بالتعليم الزراعي والبحث العلمي، واهمال فتح المدارس والمعاهد والكليات الزراعية، والمؤسسات والبيطرية لحماية النباتات والحيوانات من الحشرات والأمراض التي انتشرت خلال مدة الحرب، الأمر الذي أدى الى اتلاف الكثير من المحاصيل، وانعكس ذلك على قلة الانتاج، وموت الكثير من الحيوانات، وكان غياب اصدار وتطبيق قوانين تنظم الأمور الزراعية ومعاينة المخالفين لأوامر الإرواء والسقي أحد الاسباب التي أدت الى تردي المجال الزراعي، إذ فشلت محاولات السلطة باتخاذ الاجراءات للحد من سوء الاوضاع الاقتصادية وشحة المواد الغذائية والسلع المختلفة، وارتفاع الأسعار، والقضاء على الضائقة المالية، وهكذا عجزت السلطات عن توفير المواد الغذائية لاسيما الحبوب كالحنطة والشعير والرز لسكان





الزراعية الرئيسية كالحبوب، وارتفاع أسعارها، في مدن الفرات الاوسط التي تعتمد على حاصلات المناطق العشائية المجاورة<sup>(٩٥)</sup>، فلم يبقى في عام ١٩١٥ في السماوة والرميثة والديوانية ما يكفي من تموين إلا لأربعة أشهر، وفي الحلة والمسيب ما يكفي لسته أشهر، وكان نقص التموين والحبوب في النجف عاملاً رئيسياً في الاضطراب الذي انتقل الى مدن الفرات الأوسط ضد الحكومة في مايس ١٩١٥، فامتنت العشائر عن دفع ما عليها من ضريبة الاعشار، ومهاجمة قوافل التموين المارة بها، ونهب ما فيها من المحاصيل الزراعية، لنقص التموين وتفشي- الجوع<sup>(٩٦)</sup>، ولم يتم الاستفادة التامة من حاصلات الأراضي الزراعية في مناطق زراعية واسعة وعديدة شرق دجلة وغيرها، كما أدت شحت المطر وعدم ارتفاع مياه الفيضانات في الجهات القريبة من بغداد، الى حصول ثلاث مواسم رديئة بالتعاقب على بغداد خلال المدة ( ١٩١٤ -

وعلى الرغم من أهمية الزراعة وما تحققه من فائض للمنتوج، لتحقيق هدف تامين إنتاج الحبوب الضرورية للمجهود الحربي، وحاجة السكان لها في زمن الحرب<sup>(٩٣)</sup>، فان الزراعة أهملت إلا إن الحكومات اعتمدت في اجراءاتها لتامين التموين للمجهود الحربي واعاشتها للجيش على الواردات المحلية، وأجبت عشر- الحاصلات الزراعية لإعاشة جنودها وحيواناتها، فعملت الحكومة على ارغام الأهالي وتسليم ما لديهم من مواد الاعاشة، ومصادرة ما تنتجه الاراضي الزراعية لعشائرية في مناطق دجلة والفرات، مصادرة ما لدى الاهالي والمدن والعشائر من مواد الإعاشة المخزونة، التي كانت تمون من الحاصلات الزراعية التي تنتجها العشائر المجاورة في الفرات الاوسط<sup>(٩٤)</sup>، وقد اعتمدت الحكومة كعامل أساسي في إنقاذ السكان والجيش وتجنب نقصها والمجاعة، وأدت إجراءات مصادرة العشائر والمدن الى قلة الحاصلات



١٩١٧)، التي أُنذرت بشر- مستطير، لاسيما اذا عرفنا ان جميع المحاصيل الزراعية الناتجة من الاراضي الواقعة على دجلة قد اتلفت بسبب القتال الذي دار في المنطقة الممتدة بين بغداد وسامراء والذي توافق مع ائتلاف الحكومة العثمانية احتياطي التموين المخزون بالمستودعات<sup>(٩٧)</sup>، فقلت بذور الخضروات والحبوب وعلف الحيوانات حتى وصلت حدها الأدنى<sup>(٩٨)</sup>، وعانى الجيش والناس الأمرين من مشاكل الإعاشة، والظروف التي قاربت على المجاعة، وفرار وهلاك الكثير منهم جوعاً الأمر الذي دفع السلطة الى اتباع اسلوب التقنين الصارم والتام، كإجراء لإنقاذ الجيش، فخففت حيوانات الخط الثاني ( الذي يحمل احتياجات ادارة الوحدات المقابلة من الارزاق والعتاد) للحد الأدنى<sup>(٩٩)</sup>، وشرعت الادارة العثمانية بصرف نصف استحقاق الجنود البالغ (١١٠) غرام من الخبز أي أقل من صمونة واحدة، وللحيوانات (٥٥٦)

غم علف يومياً ( أي عشر- القياس العراقي)، حتى أخذ الجنود وحيواناتهم يقتاتون على الحشائش البرية<sup>(١٠٠)</sup> معظم الاحيان، وحينها تفتشت ظاهرة الهروب من الجيش، حتى وصل الى (٩٠٠٠) هارب عام ١٩١٧ جراء المجاعة، فسرح خليل باشا قائد الجيش السادس حوالي (٥٠٠٠) جندي من أهالي في عدد من المدن منها بغداد، كركوك، والسليمانية، وغيرها، للمشاركة بأعمال السخرة بالمجال الزراعي كمحاولة من الحكومة لإنقاذ الوضع المتردي من خلال توزيعهم على عدد من المزارع للعمل على توفير الكميات اللازمة من التموين وتقليل نسبة تأثير المجاعة، كما مثلت حقيقة أخرى في زمن الحرب للنقص الحاصل فيها، وقلة كفاءتها وعجز منظومتها عن تأمين حاجات الجيش من المواد الغذائية، رغم جهود الحكومة في بناء مشروع سكة حديد بغداد لاستخدامها كوسيلة اقتصادية امينة في النقل الداخلي لضمان ربط مراكز التموين

أدى الى تردي اوضاع السلطات العثمانية في بغداد وأفقدتها الكثير مما كانت تتوقع وصوله اليها<sup>(١٠٣)</sup>.

ويمكن القول ان مجموع الاراضي المزروعة المستغلة والصالحة للزراعة في بغداد حتى عام ١٩١٧ بـ (٤, ٨٧٠) كم ٢ من مجموع (٩, ٢٠٠) كم ٢، والمساحة المشتملة على ملكية ممنوحة من الطابو بـ (١, ٥٠٠) م ٢ من مجموع (١٠٩٠, ٤٠) م ٢، وهي نسبة ضئيلة<sup>(١٠٤)</sup>، لا تكفي لإطعام الجيش والسكان لقلة ما تنتجه من الحبوب، إذ ما تم مقارنتها بما قدره المحتل من الأراضي المطلوب زراعتها بـ (٦٠٠) ايكرا أي أربعة أضعاف مساحة الأراضي المزروعة، فيما كان الانتاج حوالي (٢٨٠, ٠٠٠) طن من الحنطة والحبوب التي تعد من المحاصيل الرئيسية كإجراء احترازي بشأن توفير التموين الكافي لسد حاجة الجيش والسكان معاً في بغداد، مما يدل على عدم كفاية اجراءات السلطة العثمانية وعجزها عن توفير التموين الكافي لسد

والذخائر بمراكز التصدير<sup>(١٠١)</sup> بالبصرة، ومراكز التوزيع بين بغداد والمدن الاخرى، ومحاولة استغلالها في خدمة المجال الحربي بشكل أوسع، إلا ان أكثر السلع المستوردة لصالح المشروع لم تتحقق فتوقف العمل بمد السكة، وكان لقلة المساحة المنجزة منه والبالغة حوالي (٧٤) ميل بين بغداد وسامراء، وتوقف اكمال مده الى البصرة، ودفع الحكومة العثمانية الى استغلال النقل النهري كبديل عنه خلال سنوات الحرب ولكن بشكل محدود لظروف الحرب، وقلّة الأمن<sup>(١٠٢)</sup>.

كانت محاولات السلطة العثمانية اتخاذ سياسة صحيحة اتجاه محاولات السلطة البريطانية للاستثمار بالقسط الأعظم من المحاصيل الزراعية لاسيما الحبوب وجهودها في احتكار شراء المحاصيل الزراعية المنتجة في الأراضي التي احتلتها وما فوقها ومنع التجار من شراء تلك المحاصيل ونقلها الى بغداد وتنشيط حصارها الاقتصادي هو الذي

طريق التحديث والتقدم ونهضة شاملة وأحداثاً غاية في الأهمية وتطورات وتغيرات حضارية حتمتها حركة تطبيق التنظيمات والقوانين الدستورية والإصلاحية العثمانية الحديثة التي شهدتها بغداد فتركت بصمات إيجابية واضحة على الأحوال العامة للمدينة وخططها معمارياً وسكانياً، ووظيفياً لاسيما بداية عهد الاتحاديين، التي ظهرت فيها قيم حضارية جديدة، إذ أعيد النظر ببعض المواقف والأفكار، والظواهر فاختلفت نزعة التعصب، وبروز بعض المواقف المعتدلة، وشيوع دعوات لقيادة حركة الوعي الفكري والسياسي والتطور الحضاري، وتحرير المرأة وتعليمها .

شهدت مدينة بغداد خلال المدة الزمنية للدراسة بين عام ١٩٠٨-١٩١٧ تحولات جوهرية مهمة، تمت على شكل مراحل، وكانت قد مرت بحالات من الضعف والركود، من خلال تأثرها بنتائج الحرب العالمية

حاجة السكان، وكان ذلك سبباً في انتشار الجوع وطلب الحاجة بين سكان المدينة خلال المدة (١٩١٤-١٩١٧)<sup>(١٠٥)</sup>.

ويمكن القول ان محاولات الحكومة في الجانب التجاري قامت على أساس حفظ التوازن بين الصادرات والواردات وقد فشلت الحكومة بعد عجزها عن تحريك العمل التجاري، بسبب اهمال الحكومة لدور التجار وكسب ودهم ليتعاونوا فيما بينهم في وضع الخطط لتأمين التمويل وتوزيعه باستخدام أسلوب التقنيين الدقيق واستخدام البطاقة التموينية<sup>(١٠٦)</sup> .

### الخاتمة

القت هذه الدراسة الضوء على الاوضاع العامة في مدينة بغداد في عهد الاتحاديين (١٩٠٨-١٩١٧) إذ مثلت هذه المدة بداية لمرحلة من التحول والتغير المستمرين من مجتمع شبه منغلق الى مجتمع مقبل على العالم، ويسير في

والأولى واثارها السلبية على مظاهرها  
جميعاً.  
وقد ساهمت ظروف الحرب العالمية  
الأولى في ابرازها وسيطرة الحكومة على  
المواد الاولية الغذائية وتقام تقدم القوات  
البريطانية في العراق.  
وأدى الاضطراب السياسي الى  
عدم تطبيق التعليم الالزامي والمجاني  
لعدم قدرة الحكومة العثمانية وحتى

البريطانية على توفير المستلزمات  
الضرورية، وسعت الحكومة الى بذل  
جهودها بعد زوال الظروف الطارئة  
للعناية بمؤسسات التربية والتعليم،  
ودعم الجمعيات الاجتماعية والثقافية  
التي قدمت خدماتها المتنوعة للفئات  
الفقيرة في الاوقات والظروف الطارئة  
التي مرت بها المدينة.

#### الهوامش :

- (١) عماد أحمد الجواهري ، تاريخ مشكلة الاراضي ١٩١٤-١٩٣٢ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، ( جامعة بغداد ، ١٩٧٥ ) ، ص ص ١٥ - ١٩ ؛ علي الوردي ، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ، ج ٣ مطبعة الشعب ، بغداد ، ١٩٧٣ ، ص ص ٩٧ - ٩٨ ؛ يوسف رزق الله غنيمه ، تجارة العراق قديماً وحديثاً ، مطبعة بغداد ، ( بغداد ، ١٩٢٢ ) ، ص ١١٧ .
- (٢) اسماعيل نوري مسير الربيعي ، تاريخ العراق الاقتصادي في عهد الانتداب البريطاني ١٩٢١-١٩٣٢ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد ، ( بغداد ، ١٩٨٩ ) ص ص ١٨ - ٢٥ ؛ عماد أحمد الجواهري ، المصدر السابق ، ص ص ١٩ - ٢٥ ؛ علي الوردي ، المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ص ٩٨ - ٩٩ .
- (٣) علي الوردي ، المصدر نفسه ، ص ص ٩٧ - ١٢٢ ؛ جريدة العرب ، العدد ١٣٤ ، ٢٥ ايار ١٩١٨ .
- (٤) عبدالرحمن الجليلي ، محاضرات في اقتصاديات العراق ، مطبعة الرسالة ، ( بغداد ، ١٩٥٥ ) ، ص ص ١٠٠ - ١٠١ ؛
- Ahmad Amin , Yurkey in the War , New Haven , 1930 , 105 , 110
- (٥) جريدة صدى الاسلام ، العدد ١٩٦ ، اربيع الثاني ١٣٣٢ هـ ؛ عماد الجواهري ، المصدر السابق ، ص ص ٢٥ - ٣٩ ؛ علي الوردي ، المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ص ١٠١ - ١٠٢ .



- (٦) ستيفن همسلي لونكريك ، العراق الحديث من سنة ١٩٠٠-١٩٥٠ ، ص ص ٢٥ - ١٣٧ ؛ عماد أحمد الجواهري ، المصدر السابق ، ص ص ٢٩ - ٣٠ .
- (٧) جريدة صدى الاسلام ، العدد ١١٦ ، ١٠ ربيع الثاني ١٣٣٤ هـ ؛ علي الوردي ، المصدر السابق ، ص ص ٩٧ - ١٩١ ؛ عماد أحمد الجواهري ، المصدر السابق ، ص ص ٣٠ - ٣١ .
- (٨) جريدة صدى الاسلام ، العدد ١٧٥ ، ١٠ ربيع الثاني ١٣٣٢ هـ ؛ عماد أحمد الجواهري ، المصدر السابق ، ص ص ٢٠ - ٢٥ ؛ علي الوردي ، المصدر السابق ، ص ص ١٠٠ - ١٠٢ ؛ يوسف رزق الله غنيمه ، المصدر السابق ، ص ص ١١٠ - ١٣٤ .
- (٩) عماد أحمد الجواهري ، المصدر السابق ، ص ص ١٦ - ٢٠ ؛ علي الوردي ، المصدر السابق ، ص ص ١٠٢ - ١٠٣ ؛ علي خليل احمد البياتي ، الأوضاع الاقتصادية في العراق ، كلية الآداب ، (بغداد ، ١٩٩٠) ، ص ص ١٤ - ١٦ .
- (١٠) نوري عبد الحميد خليل ، الحصار البريطاني على العراق في الحرب العالمية الأولى ، مجلة افاق عربية ، العدد ١ ، كانون الثاني ، ١٩٩٥ ، ص ٣٠ ، علي الوردي ، المصدر السابق ، ص ص ٩٧ - ٩٨ .
- (١١) نوري عبد الحميد خليل ، المصدر السابق ، ص ٣٠ ؛ د . ك . و ، تقارير بريطانية ، ولاية بغداد عام ١٩١٧ .
- Baghdad wilay a Administration report 1997 , commerce , p.p . 3, 7 .
- (١٢) د.ك. و . ، الاحتلال البريطاني ، الادارة الملكية المركزية ، الملف ٦١ / ٢ الوثيقة رقم ١ ، ص ١ ؛ Ibid , p.p. 70 ؛ نوري عبد الحميد ، المصدر السابق ، ص ٩٨ .
- (١٣) د.ك. و . ، الاحتلال البريطاني ، الادارة الملكية المركزية ، الملف ١٥٨ / ٢ الوثيقة رقم ٢ ، ص ٣ ؛ Ibid , p.p. 177, 172 . ؛ نوري عبد الحميد خليل ، المصدر السابق ، ص ٩٨ .
- (١٤) جريدة العرب ، العدد ٢٧ ، ١ ايلول ١٩١٧ ؛ نوري عبد الحميد خليل ، المصدر السابق ، ص ٣٠ ؛ Ibid , p.p. 177, 172 .
- (١٥) جريدة العرب ، العدد ١٦٠ ، ٩ كانون الاول ١٩١٨ ؛ المس بيل ، فصول من تاريخ العراق القريب ، ترجمه جعفر الخياط ، طبع بمساعدة من وزارة التربية والتعليم ، (بغداد ، ١٩٧١) .، ص ١٣٦ ؛ Ibid p.p. 175 .
- (١٦) د.ك. و ؛ Iraq Administration report 1916-1918 , p.p 3, 15 , c.o.696/vol ؛ Baghdad wilaya , op.cit , p.37 ؛ المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٩٧ .
- (١٧) المصدر نفسه ، ص ١٠٠ .
- Donald Maswell , Adweller in Mesopotamia , London , memxxi , 1920 , 205 ؛ (18) A.musil , The Middle Euphrates , New York , 1917 , p.p .128 , 131
- ؛ علي الوردي ، المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ص ٩٧ ، ٩٩ .



(١٩) جريدة صدی الاسلام ، العدد ١٧٢ ، ٧ ربيع الثاني ١٣٣٤ هـ ؛ علي الوردي ، المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٩٦ ، ٩٧ .

(٢٠) جريدة الزوراء ، العدد ٢٥٠٣ ، ربيع الاخر ١٣٣٣ هـ ؛ علي الوردي ، المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٩٧ - ٩٨ .

(٢١) صدی الاسلام ، العدد ١٧١ ، ٦ ربيع الثاني ١٣٣٤ هـ .

(٢٢) كانت احدى الوسائل لنقل الاثار والكنوز القديمة ، والسيطرة على مالم يقع ايديهم عليه اثناء الحرب والاحتلال واستدراج الناس ماديا لاجرا مالدتهم من الاثار والكنوز القيمة التي لا تقدر بثمن . ينظر: محمد صالح السهروردي ، لب الالباب ، مطبعة المعارف ، (بغداد، ١٩٣٣) . ، ص ٣٨ - ٣٩ ؛ علي الوردي ، المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٩٨ .

(23) F.o.171/4147/6766, memorandum reagarding , prewar condition which be established if is Aesired to encourage a free and large development of British trade in said country I.D . cree 10th January 1916 .

(٢٤) الزوراء ، العدد ٢٥٠٤ ، ١٠ ربيع الاخر ١٣٣٣ هـ ؛ نوري عبدالحميد خليل ، المصدر السابق ، ص ٣٠ .

(٢٥) جريدة العرب ، العدد ٦٧ ، ٢٠ اذار ١٩١٨ ؛ علي لوردي ، المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٩٧ - ٩٨ .

(٢٦) د.ك. و. الاضبارة رقم ٢ / ١ ، لسنة ١٩٣٠-١٩٣٢ ، تقرير عن الحالة الاقتصادية في العراق في الماضي والمستقبل رقم ٣ ، ص ٣ ؛ اسماعيل نوري ميسر الربيعي ، تاريخ العراق الاقتصادي في عهد الانتداب البريطاني ١٩٢١-١٩٣٢ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد ، (بغداد، ١٩٨٩) ، ص ٢٠ ، ٢٥ .

(٢٧) اسماعيل نوري ميسر الربيعي ، المصدر انفسه ، ص ٢٥ ، ٢٧ ؛ جريدة العرب ، العدد ١٧٢ ، ٢٣ كانون الاول ١٩١٨ .

(٢٨) نوري عبد الحميد خليل ، المصدر السابق ، ص ٣٠ - ٣١ .

(29) F.o. 371/5080/E/3/15 , Report on the conditions of trade in Mesopotamia prepared in the office of civil com missioner Baghdad government press , 1920 , p.p 3, 12.

(٣٠) نوري عبد الحميد خليل ، المصدر السابق ، ص ٣٠ ، جريدة العرب ، المجلد ٢ ، العدد ٩٦ ، ٢٣ نيسان ١٩١٨ ؛ علي الوردي ، المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٩٧ - ١٩١ .

(٣١) علي الوردي ، المصدر نفسه ، ج ٣ ، ص ١٢ - ١٢٥ ؛ يوسف رزق الله غنيمه ، نزهة المشتاق في تاريخ يهود العراق ، المكتبة العربية ، (بغداد، ١٩٧٣) ، ص ١٨٠ - ١٨٣ ؛

A confidential report , the prospeds of British super in tentendent Government printing India, 1917, p.p.14

- (٣٢) محمد سلمان حسن ، التطور الاقتصادي في العراق ، دار الطليعة ، (بيروت ، ١٩٦٥) ، ص ص ٢٠٠-٢٩٠ ؛ علي الوردي ، المصدر السابق ، ج٣ ، ص ص ١٢٠-١٣٤ .
- (٣٣) جريدة العرب ، المجلد ٣ ، العدد ١٣٢ ، ٦ تشرين الثاني ١٩١٨ ؛ علي الوردي ، المصدر السابق ، ج٣ ، ص ص ١٣٤-١٣٦ .
- (٣٤) فقد ادخلوا مبلغ (١٠٠٠٠٠٠) جنيه استرليني ، الى بغداد ، وفتحوا فرعاً للمصرف الشرقي في سوق الصفافير ببغداد ، لتبديل العملة الورقية واغرقوا الاسواق بالعملة الذهبية والفضية ، وبذلوا في مشترياتهم ، واخذوا جباية الضرائب والرسوم بالعملة الورقية ، ففضل الاهالي التعامل بالعملة الورقية دون ان تعرض عليهم من السلطة الجديدة ، ثم منعت بالبيان (٢٥) لسنة ١٩١٧ التداول بالعملة الورقية العثمانية ، وسحب النقد العثماني المعدني الصغير تدريجياً واستبداله بنقد معدني هندي صغير (روبية) . ينظر: جريدة العرب ، المجلد ٣ ، العدد ٥٢ ، في ٢ اب ١٩١٨ ؛ شارل العيساوي ، التاريخ الاقتصادي للهِلال الخصب ١٨٠٠-١٩١٤ م ، ترجمة رؤوف عباس حامد ، دار الحكمة ، (بيروت ، ١٩٩٠) ، ص ص ٣١-٤٠ ؛ يوسف رزق الله غنيمه ، تجارة العراق قديماً وحديثاً ، مطبعة بغداد ، (بغداد ، ١٩٢٢) ، ص ١٣٤ .
- (٣٥) سعيد عبود السامرائي ، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العراقي ، ط ١ ، مطبعة النهضة ، (النجف ، ١٩٧٣) ؛ المصدر نفسه ، ج٣ ، ص ١٩١ .
- (٣٦) محمد حسن سلمان ، طلائع الثورة العراقية ، العامل الاقتصادي في الثورة العراقية الاولى ، (بغداد ، ١٩٥٨) ، ص ١٣ ، المس بيل ، المصدر السابق ، ص ٢٤٥ ، مجموعة من الباحثين ، مجموعة باحثين ، الفصل في تاريخ العراق المعاصر ، الشؤون الثقافية العامة ، (بغداد ، ١٩٦١) . ، ص ٥٧٩ .
- (٣٧) الطغار يساوي ٢٥٠٠ كيلو . ينظر : وداي العطية ، تاريخ الديوانية قديماً وحديثاً ، المطبعة الحيدرية ، (النجف ، ١٩٥٤) ، ص ص ٢٨٧-٢٨٨ .
- (٣٨) المصدر نفسه ، ص ٢٨٨ ؛ Iraq Ministry of interior , file No : 125/45 , Teiegram February 1, 1998 from revenue secretary to political officer , Baghdad
- (٣٩) الزوراء ، العدد ٢٥٢٥ ، ١٠ رمضان ١٣٣٣ هـ ؛ سعيد عبود السامرائي ، المصدر السابق ، ص ص ٧٠-٨٢ .
- (٤٠) جريدة العرب ، المجلد ٣ ، العدد ١٣٠ ، ٤ تشرين الثاني ١٩١٨ ؛ سعيد عبود السامرائي ، المصدر السابق ، ص ص ٨٢-٨٣ .
- (٤١) الزوراء ، العدد ٢٥٢٥ ، ١٠ رمضان ١٣٣٣ هـ ؛ Report ,1917 , op.cit , p .170
- (٤٢) اصدرت سلطة الاحتلال تسعيرة للمواد الغذائية التموينية في ١٩ اذار ١٩١٧ ، واجبرت السكان على الالتزام بها بالقولق لضمان توفرها وتدقيقها للاسواق والسيطرة على الاسعار لسد ما تحتاجه مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية . المجلد (١٨) العدد (٢) سنة ٢٠١٨ م



- قطعاتها من مؤن باسعار زهيدة . ينظر: د.ك.و ، الاحتلال البريطاني والادارة المركزية ، الملفة ٢/١٥٨ الوثيقة رقم ١ / ص ٣ ؛ . 175 , 171 , op.cit , 1917 , Report ,
- (٤٣) شارل العيساوي ، المصدر السابق ، ص ص ٤٧٠ - ٥٨٤ .
- (٤٤) جريدة العرب ، العدد ٩٥ ، ٢ نيسان ١٩١٨ ؛ شارل العيساوي ، المصدر السابق ، ص ص ٤٦٦ - ٤٧٩ .
- (٤٥) جريدة العرب ، المجلد ٣ ، العدد ١٣٠ ، ٤ تشرين الثاني ١٩١٨ .
- (46) Unual Report of Basra Division , for the year 1916 , section commerce , يوسف رزق الله غنيمه ، تجارة العراق قديماً وحديثاً ، ص ص ١١٧ - ١٢٦ . p.p .25, 38 .
- (47) Administration report for Basra Divition , 1914 , vol .1 , p.p230- 246. يوسف رزق الله غنيمه ، تجارة العراق قديماً وحديثاً ، ص ص ١٢٦ - ١٢٧ ؛
- (٤٨) جريدة صدى الاسلام ، العدد ١٦٩ ، ٤ ربيع الثاني ١٣٣٤ هـ؛ محمد حسن سلمان ، المصدر السابق ، ص ص ١٢٠ - ١٢٦ .
- (٤٩) جريدة الزوراء ، العدد ٢٥٠٤ ، ١٠ ربيع الاخر ١٣٣٣ هـ؛ المصدر نفسه ٢٥٠٥ ، في ١٩ ربيع الاخر ١٣٣٣ هـ؛ محمد حسن سلمان ، المصدر السابق ، ص ص ١٣٢ - ١٢٤ .
- (٥٠) صدى الاسلام ، العدد ١٦٥ ، ٣٠ ربيع الاول ١٣٣٤ هـ؛ محمد حسن سلمان ، المصدر السابق ، ص ص ١٢٥ - ١٢٦ .
- (51) F.o .171/4147/6766 , Memorandum reagarding pre-war condition which be established if it is desired trade in said country , i.o.gree 10 the January 1916 ; محمد حسن سلمان ، المصدر السابق ، ص ص ١٢٠ - ١٢٢ ؛
- (٥٢) الزوراء ، العدد ٢٥١١ ، جمادي الاخر ١٣٣٣ هـ؛ محمد حسن سلمان ، المصدر السابق ، ص ١٢٣ .
- (٥٣) من مذكرات رضا الشبيبي ، مجلة البلاغة الكاظمية ، العدد السادس ، السنة الرابعة ، ١٩٧٤ ، علي الوردي ، المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ص ١٢٢ - ١٢٤ .
- (٥٤) الزوراء ، العدد ٢٥١٠ ، ٣٠ جمادي الاول ١٣٣٣ هـ؛ محمد حسن سلمان ، المصدر السابق ، ص ص ١٢٣ - ١٢٤ .
- (٥٥) الزوراء ، العدد ٢٥١٣ ، ١٤ جمادي الاخر ١٣٣٣ هـ ، يوسف رزق الله غنيمه ، المصدر السابق ، ص ص ١١٧ ، ١٣٤ ؛ علي الوردي ، السابق ، ج ٣ ، ٩٧ - ٩٨ .
- (٥٦) هنري أ. فوستر ، تكوين العراق الحديث ، ترجمة عبدالمسيح جودة ، مطبعة الريان ، مطبعة السريان ، (بغداد ، ١٩٤٥) . ص ص ٣٥ - ٤٠ ؛ محمد حسن سلمان ، المصدر السابق ، ص ص ١١٩ ، ١٢٢ .



(٥٧) يوسف رزق الله غنيمه ، يهود العراق في العهد العثماني ، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية ، العدد الرابع ، المجلد الثاني ، ١٩٧٣ ، ص ص ١٥-١٧ ؛ محمد حسن سلمان ، المصدر السابق ، ص ص ١٢٢-١٢٤ .

(58) Chohen ,Anote an social chavye , Among Iraqi Jews ,London , 1917, p.p 119, 210 .

؛ يوسف رزق الله غنيمه ، تجارة العراق قديماً وحديثاً ، ص ص ١١٧-١٣٤ ؛ يوسف رزق الله غنيمه ، نزهة المشتاق ، ص ص ١٧٩-١٨٣ .

(٥٩) يوسف رزق الله غنيمه ، تجارة العراق قديماً وحديثاً ، ص ص ١٣٤-١٨٤ ؛ Ibid , p.p .204 ؛ 212 ، ؛ شارل العيساوي ، المصدر السابق ، ص ص ٤٧٩-٥٨٢ ؛ محمد طاهر العمري ، تاريخ مقدرات العراق السياسية ، مجلد ١ ، المطبعة العصرية ، (بغداد ، ١٩٢٥) ، ج١ ، ص ص ١٣٠-١٣٤ ؛ الزوراء ، العدد ٢٥٢٦ ، ١٧ رمضان ١٣٣٣ هـ .

(60)Stevn .H. Longrigg , Iraq , 1900 to 1950 , Oxford university , 1917, p.p15,

؛ محمد حسن سلمان ، المصدر السابق ، ص ص ١١٧-١٢٠ . 32

(٦١) الزوراء ، العدد ٢٥٠٩ ، ٢٣ جمادى الاولى ١٣٣٣ هـ ؛ علي الوردي ، المصدر السابق ، ج٣ ، ص ص ٩٨-٩٠ .

(٦٢) من مذكرات رضا الشيبني ، مجلة البلاغة الكاظمية البغدادية ، العدد الرابع ، السنة الرابعة ، ١٩٧٤ ؛ علي الوردي ، المصدر السابق ، ج٣ ، ص ٩٧ .

(٦٣) الزوراء ، العدد ٢٥٢٧ ، ٢٤ رمضان ١٣٣٣ هـ ؛ علي الوردي ، المصدر السابق ، ج٣ ، ص ص ٨٥-٨٧ .

هنري مونتغمري ، المصدر السابق ، ص ص ٢٠-٢٦ ؛ علي الوردي ، المصدر السابق ، ج٣ ، ص ٨٧ ؛ ٩٠-

Ahmad Amin , op.cit , p.p 100, (64) صدى بابل ، العدد ٣١ ، ٧ ربيع الاول ١٣٢٨ هـ ؛

111

(٦٥) علي الوردي ، المصدر السابق ، ج٣ ، ص ٩ ؛ عبدالعزيز القصاب ، من ذكرياتي ، ط١ ، مطبعة فصول (بغداد ، ١٩٦٢) .

، ص ص ١٧٠-١٧٦ ؛ محمد أمين العمري ، حرب العراق ، ج١ ، مطبعة الافاق ، (بغداد ، ١٩٣٥) ، ج١ ، ص ص ١٣٥-١٤٩ . ؛ Musil , op.cit , p.p .127 129 . صدى الاسلام ، العدد ١٥٣ ، ١٨ ربيع الاول ١٣٣٤ هـ .

(٦٦) الزوراء ، العدد ٢٥١٤ ، ١٧ جمادى الاخر ١٣٣٣ هـ .

(٦٧) الزوراء ، العدد ٢٥٠٦ ، ٢٦ ربيع الاخر ١٣٣٣ هـ .

مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية . المجلد (١٨) العدد (٢) سنة ٢٠١٨ م

- (68) A. Musil, The Middle Euphrates, New York, 1917, p.p. 128, 129 ;
- (69) Florence Bell, the letters of Gertrude Bell, vol. 11, p. London, 1997, p.30.
- ؛ يوسف رزق الله غنيمه، تجارة العراق قديماً وحديثاً، ص ص ١٠٠-١٠٤ ؛ محمد حسن سلمان، المصدر السابق، ص ص ١٤٠-١٤٦ .
- (٧٠) عباس العزاوي، تاريخ العراق بين احتلالين عباس العزاوي، تاريخ العراق بين احتلالين، شركة التجارة للطباعة والنشر المحدودة، (بغداد، ١٩٥٤)، ج٨، ص ص ٢٨٧-٢٧٩ ؛ غسان العطية، المصدر السابق، ص ٦٣ .
- (٧١) صدى الاسلام، العدد ١٦٠، ٢٥ ربيع الاول ١٣٣٤ هـ؛ علي الوردي، المصدر السابق، ج٣، ص ص ١٠٣، ١٠٤ ؛ Musil, op.cit, p. 129.
- (٧٢) الزوراء، العدد ٢٥٠٨، ١٦ جمادي الاولى ١٣٣٣ هـ؛ غسان العطية، العراق نشأة الدولة ١٩٠٨ - ١٩٢١، دار السلام، (بغداد، ١٩٨٨).
- ص ص ١٣٢-٢٨٩ ؛ Ahmad Amin, op.cit, p.p. 104, 110.
- (٧٣) صدى الاسلام، العدد ١٦٣، ٢٨ ربيع الاول ١٣٣٤ هـ؛ عبدالعزيز القصاب، المصدر السابق، ص ص ١٧٤-١٧٦، علي الوردي، المصدر السابق، ج٣، ص ص ١٠٨ ؛ غسان العطية، المصدر السابق، ١٣٠-١٣٤ ؛ محمد أمين العمري، المصدر السابق، ج١، ص ص ١٣٠-١٣٤ .
- (٧٤) علي الوردي، المصدر السابق، ج٣، ص ص ١٠٨، ١٠٩ ؛ الزوراء، العدد ٢٥٢٨، ٣٠ رمضان ١٣٣٣ هـ.
- (٧٥) صدى الاسلام، العدد ١٥٧، ٢٢ ربيع الاول ١٣٣٤ هـ؛ عباس العزاوي، تاريخ العراق بين احتلالين، ج٨، ص ص ٢٧٠-٢٧٩ ؛ غسان العطية، المصدر السابق، ص ص ٦٠-٦٥ ؛ محمد حسن سلمان، المصدر السابق، ص ص ١٤٠-١٤٦ .
- (٧٦) صدى الاسلام، العدد ١٥٦، ٢١ ربيع الاول ١٣٣٤ هـ، غسان العطية، المصدر السابق، ص ٦٣ .
- (٧٧) غسان العطية، المصدر السابق، ص ١٩٥ ؛ جريدة صدى بابل، العدد ٢٥٨، ١٦ تشرين الاول ١٩١٤ ؛ مجموعة باحثين، المفصل في تاريخ العراق المعاصر، شركة احمد الزبيدي للطباعة، نشر بيت الحكمة، (بغداد، ٢٠٠٢)، ص ص ٥٦-٥٩ .
- (٧٨) عباس العزاوي العزاوي، تاريخ العراق بين احتلالين، ج٨، ص ص ٢٠٩-٢٩٨ ؛ علي الوردي، المصدر السابق، ج٤، ص ص ٣٥٤-٣٥٥ ؛ غسان العطية، المصدر السابق، ص ٢٩٠ ؛ صدى الاسلام، العدد ١٤٩، ١٤ ربيع الاول ١٣٣٤ هـ.



(٧٩) توزع المصادر اسباب سقوط العملة والاوراق المالية شاع في بغداد عند انسحاب الروس وتقدمهم للتخوم العثمانية ، وبيان غولتز بانه سيرفع التكاليف عن الصيرافة في حالة قبولها وسقوط الفلاحية بيد القوات البريطانية ، وانعدام الثقة بالاتراك ، وسوء الادارة والنقص المواد الغذائية وتدفق اللاجئين الحرب . ينظر: هادي طعمة ، الاحتلال البريطاني والصحافة العراقية ، دراسة في الحركة الدعائية البريطانية ١٩١-١٩٢١ ، دار الحرية للطباعة المحدودة ، (بغداد ، ١٩٨٤)، ص ١٩٥ ؛ أسعد الشيببي ، شذرات من مذكرات الشيببي ، مجلة البلاغ الكاظمية البغدادية، العدد السابع ، السنة الرابعة ١٩٧٤ ، والعدد ٤ ، السنة الرابعة ١٩٧٤ ، ص ؛ مجموعة باحثين ، المصدر السابق ، ص ٥٩ ؛ صدى الاسلام ، العدد ١٥٣ ، ١٨ ربيع الاول ١٣٣٤ هـ .

(٨٠) كانت نسبة المجاعة في بغداد اقل مما كانت عليه في الكوت والموصل التي ادت لهلاك عشرة الاف شخص ١٩١٨-١٩١٩ . ينظر:

Comd , 1061 , Revew of the civil Admistration 1919-1918 , navly 10000 died of starv ation in mosul during the war , p.p.50- 58 .

علي الوردي ، المصدر السابق ، ج٣ ، ص ١٠٧ ؛ غسان العطية ، المصدر السابق ، ص ص ١٣٠-١٣٢ ؛ محمد أمين العمري ، المصدر السابق ، ج١ ، ص ٩٦ .

(٨١) علي الوردي ، لمحات اجتماعية ، ج٣ ، ص ٩٨ ؛ نوري عبدالحميد خليل ، المصدر السابق ، ص ٣٠ . Ahmad Amin , op.cit , pp .109, 110 ; Ibid , p.p .40,50 .

الزوراء ، العدد ٢٥٢٤ ، ٣٠ شعبان ١٣٣٣ هـ .

(٨٢) علي الوردي ، لمحات اجتماعية ، ج٣ ، ص ص ٩٧-٩٨ ؛

Cited issawi , op.cit , p.p 140, 148 ; Agre cuital Directorate , Baghdad , No: D.A.1/1 2352 , dated, 14 july 1917 .

(٨٣) سعيد عبود السامرائي ، المصدر السابق ، ص ٧١-٧٣ ، المس بيل ، المصدر السابق ، ص ص ٢٦٠-٢٦٧ ؛ اسماعيل نوري ميسر الربيعي ، المصدر السابق ، ص ص ١٤-١٦ ؛ محمد ظاهر العمري ، المصدر السابق ، ج١ ، ص ص ١٣٠ ، ١٣٥ ؛ صدى الاسلام ، العدد ١٧٩ ، ربيع الثاني ١٣٣٤ هـ .

(84) Henry Foster , the making of modern Iraq ,A product world force , okla Hama , 1935 ,pp . 240- 249;

(85) Ibid , p . 232 - 240; . ؛ الزوراء ، العدد ٢٥١٩ ، شعبان ١٣٣٣ هـ .

(86) W.o : 5227/538 , x /no : 2205 , D38 , p.38 ;

؛ اسماعيل نوري ميسر الربيعي ، المصدر السابق ، ص ص ١٣-١٦ .

(٨٧) المصدر نفسه ، ص ص ١٤ - ٢٥ ؛ مجموعة من الباحثين ، المصدر السابق ، ص ص ٥٧٨ - ٥٨١ ؛ الزوراء ، العدد ٢٥٢١ ، ١٣ شعبان ١٣٣٣هـ .

(88) Administration Report of the department of the Agriculture in Mesopotamia for the year 1917 , p.p . 7 ,12 ;

مجموعة من الباحثين ، المصدر السابق ، ص ص ٥٨٠ - ٥٨٦

(٨٩) محمود عبد الفضيل ، الفكر الاقتصادي العربي وقضايا التحرير والتنمية والوحدة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، (بيروت ، ١٩٨٢) ، ص ص ١٧٩ - ١٨٢ ، مجموعة من الباحثين ، المصدر السابق ، ص ص ٥٧٩ - ٥٨٠

(٩٠) اسماعيل نوري ميسر الربيعي ، المصدر السابق ، ص ص ١٤ - ١٧ ؛ مجموعة باحثين ، المصدر السابق ، ص ص ٥٧٨ - ٥٨٠ ؛ الزوراء ، العدد ٢٥٢٠ ، ٧ شعبان ١٣٣٣هـ .

(٩١) مجموعة باحثين ، المصدر السابق ، ص ص ٥٧٩ - ٥٨٢ ؛ اسماعيل نوري ميسر الربيعي ، المصدر السابق ، ص ص ١٣ - ١٥ ؛ علي الوردي ، المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ص ٧ - ٩ ؛ Ibid , p.p. ; 20, 25 الزوراء ، العدد ٢٥٢٢ ، ١٩ شعبان ١٣٣٣هـ .

(٩٢) د.و.ك، الاحتلال البريطاني ، التقارير ، الملف رقم ٧٥٧ ، الوثيقة رقم ١ ، ٢ ، ص ص ٣ - ٤ ؛ اسماعيل نوري ميسر الربيعي ، المصدر السابق ، ص ص ١٣ - ١٩ .

(٩٣) جريدة العراق ، العدد ١٠٦ ، ٥ تشرين الاول ١٩٢٠هـ .

(94) Political office Baghdad , mo .455 dated 28 December 1917, to the civil commissioner Baghdad , p.p. 51- 70

؛ اسماعيل نوري ميسر الربيعي ، المصدر السابق ، ص ص ١٤ ، ٣٢ ؛ مجموعة من الباحثين ، المصدر السابق ، ص ص ٥٧٨ - ٥٨٤ .

(95) W.o: 522/538 ,X/NO: 2205 ,D ,33 p.33.

؛ مجموعة من الباحثين ، المصدر نفسه ، ص ص ٥٧٣ - ٥٧٩ ؛ علي الوردي ، المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ص ٨٢ - ٩٠ ؛ الزوراء ، العدد ٢٥٢٣ ، ٢٥ شعبان ١٣٣٣هـ .

(٩٦) صدى الاسلام ، العدد ١٦٧ ، ٢ ربيع الثاني ١٣٣٢هـ . ؛ Ibid , p.p.3,8 ؛ علي الوردي ، المصدر السابق ، ص ص ٧ - ١٠ .

(٩٧) د.ك.و ، الملف رقم ٣٤/٥٩ التسلسل رقم ١٦ ، Administration report of the department of Agriculture in the Mesopotamia for the year 1920 , Baghdad 1921 , p.p. 3,9 ؛ مجموعة من الباحثين ، المصدر السابق ، ص ص ٥٧٨ - ٥٧٩ ؛ اسماعيل

نوري ميسر الربيعي ، المصدر السابق ، ص ص ١٤ - ٢٥ ؛ المس بيل ، المصدر السابق ، ص ص

- (٩٨) الزوراء، العدد ٢٥٩٨، ٣٠ ربيع الاول ١٣٣٢هـ؛ . Report , 1917 op,cit I bid , p . 13 , p.p. 2 , 8
- (٩٩) محمد أمين العمري، المصدر السابق، ج ١، ص ص ٢٤ - ٣٢؛ علي الوردي، المصدر السابق، ج ٣، ص ص ٣٢٠، ٣٣٦؛ صدى الاسلام، العدد ١٦٩، ٤ ربيع الثاني ١٣٣٤هـ .
- (١٠٠) مجموعة باحثين، المصدر السابق، ص ص ١٣٠، ١٣٦؛ علي الوردي، المصدر السابق، ج ٣، ص ص ١٢٠ - ١٣٢؛ الزوراء، العدد ٢٤٩٩، ١٨ ربيع الاول ١٣٣٢هـ .
- (١٠١) عماد الجواهري، المصدر السابق، ص ص ٢٠ - ٢٢، مجموعة باحثين، المصدر السابق، ص ص ٥٧٨ - ٥٨٠؛ الزوراء، العدد ٥٢٩٧، ربيع الاول ١٣٣٢هـ .
- (١٠٢) اسماعيل نوري ميسر الربيعي، المصدر السابق، ص ص ٢٠ - ٢٥؛ محمد حسن سلمان، المصدر السابق، ص ص ١٤٠، ١٤٥؛ صدى الاسلام، العدد ١٧٠، ٥ ربيع الثاني ١٣٣٤هـ .
- (١٠٣) اسماعيل نوري ميسر الربيعي، المصدر السابق، ص ص ١٩ - ٢٥؛ مجموعة باحثين، المصدر السابق، ص ص ٥٧٨ - ٥٨٥؛ صدى الاسلام، العدد ١٤٨، ١٣ ربيع الاول ١٣٣٤هـ .
- (١٠٤) د.و.ك، الملف رقم ٢٢ / ٢٥ تسلسل ٩، Eapanditure of Agriculture Development , schem form October 1917 , to 26 July of Baghdad
- ؛ مجموعة باحثين، المصدر السابق، ص ص ٥٧٨ - ٥٨٩؛ اسماعيل نوري ميسر الربيعي المصدر السابق، ص ص ٢٥ - ٢٨ .
- (١٠٥) الدونم يساوي ٢٥٠٠ متر مربع، ٤ دونمات تساوي ١٠٠٠٠ متر مربع وتساوي هكتار، الهكتار يساوي ٤٧١، ٢ والجريب يساوي ٣٩٦٧ متر مربع. ينظر: عماد الجواهري، عبد الكريم كامل، التجربة الاقتصادية في العراق ١٩٢١-١٩٤٥، مجلة بحوث اقتصادية عربية (القاهرة)، العدد الثالث، خريف ١٩٦٤، ص ص ٢٠ - ٢٢، ص ص ٣٠ - ٣٥ .
- (106) Joseph T. Parfait , Mer villous Mesopotamia the world's wonderland , London , 1920 , p.p.17,20 . . ٥٨٣ - ٥٨٠ . ص ص ٥٨٠ - ٥٨٣ .

